يسر إدارة الثقافة الإسلامية
دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي
لفضيلة الشيخ
د. عبد الله السعيد
من المملكة العربية السعودية

التاريخ	الوقت	عنوان المحاضرة
الأثنين 28 جمادى الأول 7 مارس	بعد صلاة المغرب مباشرة	محافظة العاصمة - منطقة الفيحاء ق6 مسجد أحمد بن حنبل
الثلاثاء 29 جمادى الأول 8 مارس		محافظة الفروانية - منطقة الفروانية مسجد الصباح (خلف كراون بلازا)
الأربعاء 30 جمادى الأول 9 مارس		محافظة حولي - منطقة حولي ق2 مسجد الزير
الخميس 1 جمادى الأخر 10 مارس		محافظة حولي - منطقة حولي ق11 مسجد النصر الله

يوجد مكان مخصص للنساء

99255322 thaqafa thaqafa1 alThaqafa

الغانم ترأس اجتماعاً للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بحضور وزير الكهرباء

الجسار: المواطن الذي يرشّد استهلاكه سيكون ضمن التسعيرة القديمة

- الحكومة تهدف إلى تطبيق سياسة الترشيد وليس الجباية من المواطنين
- نسعى إلى التوافق مع النواب حول التسعيرة الجديدة للكهرباء والماء
- نملك خطة إصلاح اقتصادي شاملة وجميع خططنا لن تمس ذوي الدخل المحدود
- الجبري : التباين الحكومي النيابي بخصوص شرائح الكهرباء لم يحسم في الاجتماع
- العنوان الأبرز في عملية تخفيض الدعومات سيكون عدم المساس بالمواطنين أصحاب الدخل المحدود
- ستقدم الأرقام النهائية حول شرائح الكهرباء إلى مجلس الامة في الجلسة المقبلة

الغانم مترئسا الاجتماع

جانب من الاجتماع

ترأس رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم أمس اجتماعا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وذلك بحضور وزير الكهرباء والماء المهندس أحمد الجسار ورئيس وأعضاء اللجنة المالية وعدد من المسؤولين في وزارة الكهرباء والماء. واستكمل الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة واستيضاح رؤية وإستراتيجية الحكومة بشان هذا الملف. وحضر الاجتماع وكيل وزارة الكهرباء والماء المهندس محمد بوشهري والوكيل المساعد لشؤون التخطيط والتدريب في وزارة الكهرباء والماء الدكتور مشعان العتيبي والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة بمجلس الأمة عبد الحكيم السبتي.

ومن جانبة كشف وزير الكهرباء والماء المهندس احمد الجسار ان الحكومة تهدف من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي تدرسها حاليا الى تطبيق سياسة الترشيد في استهلاك المواطن والدعوم وليس الجباية من المواطنين والمساس في دخولهم في اي حال من الاحوال.

وقال الجسار في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة المالية امس ان وزارة الكهرباء الماء قدمت تصورها الى اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية وتسعى كحكومة الى التوافق مع نواب الامة حول التسعيرة الجديدة للكهرباء والماء لافتا الى ان الحكومة ستقدم الارقام النهائية حول شرائح الكهرباء الى مجلس الامة في الجلسة المقبلة بعد اسبوعين.

واوضح ان اجتماع وزارة الكهرباء مع المالية البرلمانية برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم هدف الى تقريب وجهات النظر حول التعرفة الجديدة للكهرباء والماء فيما يتعلق بجميع الشرائح التي تتمثل في السكن الخاص والتجاري والاستثماري والصناعي منوها الى اننا لانهدف كحكومة الى جمع المال من المواطن انما لترشيد الاستهلاك.

واضاف قائلا نسعى الى تقديم مشروع متكامل بعيدا عن الضرر بالمواطن ونتطلع الى خطة تتعلق بترشيد الاستهلاك بحيث ان المواطن الذي يرشد استهلاكه سيكون ضمن التسعيره القديمة وسيكون مرشدا ومن يزيد عن الحد الطبيعي لاستهلاك الكهرباء والماء تكون له تسعيرة اخرى

واكد الجسار ان الحكومة تملك خطة اصلاح اقتصادي شامله احدها شرائح الكهرباء والماء الجديدة وان جميع خططنا لن تمس ذوي الدخل المحدود الذين يرشدون استهلاكاتهم ومن جانبة اوضح مقرر اللجنة المالية البرلمانية محمد الجبري ان التباين الحكومي النيابي بخصوص شرائح الكهرباء لم يحسم في اجتماع الامس ويتعقد اجتماعات اخرى لتقريب وجهات النظر وتحديد آلية للترشيد لا تؤثر على اصحاب الدخل المحدود والمتوسطة. وقال الجبري في تصريح للصحفيين ان الحكومة قدمت أمس أرقاما معينة بخصوص الشرائح وبدورهم طرح النواب وجهة نظرهم خصوصا حين استشعروا ان هذه الأرقام تؤثر على اصحاب الدخل المحدود والمتوسط

مؤكدا ان وجهات النظر المتباينة مع الحكومة ما زالت قائمة متمنيا حسمه خلال الاجتماعات المقبلة لتحقيق الترشيد المنشود الذي لا يؤثر على المواطن وفي الوقت نفسه يوجد ثقافة جديدة للترشيد.

وذكر الجبري ان الحكومة لديها تصور لزيادة شرائح الكهرباء بنسب معينة ونحن نسعى لخفض هذه النسبة إلى الحد الذي لا يؤثر على المواطن البسيط.

وقال الجبري : هناك دعومات كبيرة تقدر بالمليارات تقدم إلى المواطن ووفقا للسياسة الحكومية المقبلة سيتم تخفيض هذه الدعومات بنسب معينة ولا أود أن نذكر أرقام معينة حتى لا نكون ملزمين بها

مؤكدا أن العنوان الأبرز في عملية تخفيض الدعومات سيكون عدم المساس بالمواطنين من أصحاب الدخل المحدود والتأكد من عدم وقوع الضرر عليهم وخلال الاجتماعات المقبلة ستكون هناك أرقام تفصيلية. وحول التصورات التي ستقدمها اللجنة المالية خلال اجتماعها مع سمو الامير اليوم قال الجبري : لا نعلم ماهي التصورات التي سوف يتم طرحها خلال الاجتماع ونحن على استعداد لسماع التوجيهات من سموه. وأوضح أن اللجنة لديها تصورات لتعديل الشرائح التي تقدمت بها الحكومة بهذه المبالغ ولكن قبل ذلك يجب أن نعرف نسب الاستخدام في الاستهلاك بين أنواع السكن والاستخدام مشددا على ضرورة دعم المنتجين وأصحاب الصناعات المعينة. وبين أن لدى اللجنة المالية أكثر من اجتماع قبل موعد الجلسة المقبلة بتاريخ 15 مارس الجاري التي سيكون فيها تصور واضح من قبل اللجنة.

اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات»: «التأمينات» أبدت جدية لتسوية ملاحظات «المحاسبة»

لجنة الميزانيات والحساب الختامي

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي :-

اولا : تعاون مع ديوان المحاسبة لتسوية الملاحظات

أوضح ديوان المحاسبة أن المؤسسة أبدت تعاونا وجدية في تسوية العديد من ملاحظاتها خلافا للسنوات السابقة إلا الملاحظات الاستثمارية ما زالت بحاجة إلى مزيد من الإجراءات للعمل على تسويتها نظرا لطبيعتها الخاصة المرتبطة بالمعطيات الاقتصادية.

وبينت اللجنة انه لابد من رفع كفاءة إدارة التدقيق الداخلي بالمؤسسة لتساهم في الحد من الأخطاء المالية والإدارية خاصة وان ديوان المحاسبة لا يرى تناسبا بين عدد الموظفين فيها مع حجم العمل ولا يتم تغطية الجوانب الاستثمارية في تقاريرها رغم أن المؤسسة تدير استثمارات بمليارات الدنانير.

ثانيا : تجاوز المؤسسة لمصروفاتها المعتمدة

وأفاد ديوان المحاسبة أن المؤسسة تجاوزت مصروفاتها المعتمدة للسنة المالية 2015/2014 بنحو 7 ملايين دينار نتيجة لارتفاع مصروفات الاستثمار مما تطلب تغطيتها من إيرادات المؤسسة بعدما تم استنفاد كافة الوفورات في بنود الميزانية . وتلك المعالجة المحاسبية لا تتفق مع مواد الدستور.

وبينت اللجنة انها سبق وان تحفظت ونبهت على الارتفاع المتنامي في المصروفات الاستثمارية سنويا وانها غير متناسبة مع العوائد الاستثمارية المحققة ووصلت تقديراتها في ميزانية السنة المالية الجديدة إلى ما يقارب 40 مليون دينار بعدما كانت لا تتجاوز 16 مليون دينار قبل 4 سنوات ودعت مرارا إلى تغيير الأسس المتبعة في تقدير المصروفات الاستثمارية لتكون على أسس مهنية بدلا من الطرق التقليدية الحالية القائمة على متوسطات الصرف الفعلي للسنوات السابقة.

ثالثا : العجز الاكتواري

وأشارت اللجنة انها سبق وأن نبهت ان الميزانية المقترحة للسنة الجديدة لم تحط بكافة الالتزامات المالية المحتملة ومن أبرزها نتائج فحص العجز الاكتواري الثاني عشر للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدر بـ 8.9 مليارات دينار (ثمانية مليارات وتسعمائة مليون دينار) حيث تم تأجيل دفعه للسنة الثانية على التوالي نظرا للوضع الاقتصادي المقلق الذي تشهده الميزانية العامة للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول على أمل تحسن الظروف الاقتصادية علما أن تأجيل سداده قد يزيد الفوائد المترتبة عليه.

وشددت اللجنة على ضرورة أن يكون لوزارة المالية دور في تحديد الآلية الصحيحة والدقيقة لتقييم العجز الاكتواري وأن لا يتم التعامل مع التقديرات التي تقررها المكاتب الاستشارية من قبل المؤسسة كأمر مسلم به كي لا تكون غطاء لأي خسائر استثمارية قد تدرج ضمن هذا العجز علما بأن وزارة المالية قد أفادت في السنة المالية السابقة أن لديها توجه بالتعاقد مع (خبير اكتواري) ليُقيّم النتائج التي تخلص إليها مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلا انه لا جديد في هذا الشان مما يتطلب الإسراع في تنفيذ توصيات اللجنة خاصة وان العجز المحتمل في الميزانية الدولة سيبلغ 12 مليار دينار.

رابعا : الشواغر الوظيفية وضبط شؤون الموظف

الطريجي : السفير السعودي شكر موقف اعضاء المجلس تجاه الإساءة إلى المملكة

عبدالله الطريجي

قال النائب عبدالله الطريجي انه تلقى "اتصالا كريما" من السفير السعودي لدى الكويت عبدالعزيز الفايز اعرب خلاله عن شكره للموقف الذي ابداه اعضاء مجلس الامة خلال الجلسة الاخيرة تجاه الاساءة الى المملكة.

واضاف الطريجي في تغريدات له ان اوضح للسفير الفايز ان ماشهده مجلس الامة خلال الجلسة الاخيرة "يعبر عن موقف اهل الكويت تجاه المملكة" لاسيما ان "مصيرنا واحد".

واوضح انه تلقى ايضا "اتصالا نبيلا" من رئيس مجلس النواب البحريني أحمد الملا الذي اثنى خلاله على موقف مجلس الامة.

واكد الطريجي انه اوضح للرئيس الملا ان ماحدث ترجمة لـ "موقف الشعب الكويتي".

المعيوف يسأل الصانع عن مصروفات «الأمانة العامة للأوقاف»

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا الى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع عن مصروفات الامانة العامة للاوقاف وقال في سؤاله :

تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في كل عام مالي باعتماد ميزانياتها وعليه يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي :-

1 - صورة ضوئية عن الميزانية المالية لبند الوقف للعام 2014/2015 .

2 - كشف مفصل بأوجه صرف الميزانية من بند الوقف منذ تسلمكم للحقيبة الوزارية وحتى تاريخ السؤال.

3 - كشف مفصل للمكافآت الشهرية التي تم صرفها للموظفين حسب الوظيفة وطبيعة العمل كل على حدى.

4 - كتاب من اللجنة الشرعية في الأمانة العامة للاوقاف لكل حالة على حدى يبين رأيها في المصروفات.